

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦١)
جمال عبد الناصر

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦١

في شأن السماح لصندوق البلديات بمنح قرض بلدية المالكية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ :

(١) يسمح لصندوق البلديات بأن يمنح بلدية المالكية قرضا بمبلغ ٧٠,٠٠٠ ليرة (سبعين ألف ليرة سورية) لتنفيذ مشروع الكهرباء في البلدية المذكورة ، وتكون أموال البلدية ووارداتها وأموال المشروع ووارداته ضمانا لتسديد رأس مال هذا القرض والفوائد والعمولات الناتجة عنه .

(٢) تحدد شروط هذا القرض بموجب اتفاق يقد بين صندوق البلديات وبلدية المالكية بشرط أن تقوم البلدية بتسديد القرض من رأس مال وفوائد وعمولات خلال مدة لا تتجاوز عشرين من تاريخ منحه .

مادة ٢ - يؤمن صندوق البلديات المبلغ اللازم لمنح القرض المذكور من الاعتمادات والأموال المخصصة لهذا الصندوق بموجب أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحداث مديرية صندوق الدين العام وتعديلاته ومن أموال الصندوق الجاهزة أو ودائع البلديات .

مادة ٣ - يقتطع صندوق البلديات - حكما أقساط القرض وفوائده - المنح المستحقة وغير المدفوعة من مجموع حصص البلدية من الضرائب والرسوم قبل توزيعها .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم السوري .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦١) .

جمال عبد الباصر

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١

في شأن إعفاء أعضاء البعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج وموظفيها الملحقيين بها والموظفين المعارين لهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعفى من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية في إقليم الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن تكشف وتراجع :

الأمثلة الشخصية والأثاث (بما فيه سيارة واحدة) الخاص بأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي للجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج ، وكذلك موظفي الوزارات الأخرى الملحقيين بهذه البعثات ، عند هجرتهم إلى الجمهورية العربية المتحدة بسبب النقل أو إنهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستدعاء وأسرهم في حالة الوفاة بشرط أن تكون هذه الأشياء قد مضى على تملكها واستعمالها ستة أشهر على الأقل عند صدور قرار النقل أو إنهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستدعاء وبشرط الحصول مقدما على موافقة رئيس البعثة التي ينتمون إليها وتصديقه على كشف شامل مبني به بالتفصيل جميع هذه الأمثلة والأثاث وترسل صورته فوراً إلى وزارة الخارجية .

وتستحق الرسوم والعوائد الجمركية على السيارة إذا تم التصرف فيها قبل مضي سنتين من تاريخ دخولها الجمهورية العربية المتحدة ما لم ينقل صاحبها إلى منصب في الخارج في السلك الدبلوماسي أو القنصلي .

مادة ٢ - تسرى أحكام المادة الأولى على الموظفين المعارين لهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ما لم يكن الموظف موقداً في مهمة مؤقتة لمدة تقل عن سنة ، ولا يجوز أن تتجاوز قيمة الأشياء المتمتع بها بالإعفاء ٣٠٪ من مجموع ما يتقاضاه الموظف من مرتب وبدلات التمثيل في الخارج عن مدة السنة السابقة على تاريخ صدور قرار النقل أو إنهاء الخدمة أو الإحالة أو الاستدعاء .

مادة ٣ - تسرى الإعفاءات المنصوص عليها في المادتين السابقتين على الحالات التي لم تسو فيها الرسوم والعوائد الجمركية المستحقة عليها قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - ينفي القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٦ بإضافة بند جديد إلى المادة التاسعة من الأمر العالي المؤرخ في ٢ أبريل سنة ١٩٨٤ باللائحة الجمركية في إقليم مصر وكل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .